الفصل السابع

المحتويات

- **الموقع الاجتماعي والتاريخي لعلم السكان**
- **دور الثقافة والعقائد في تفسير الظواهر المرتبطة بالسكان**

obeikan.com

obeikan.com

الموقع الاجتماعي والتاريخي لعلم السكان

كان موضوع علم السكان محور اهتمام المفكرين والعلماء منذ العصور الأولى للتاريخ، وهذا ما تشير إليه الكثير من النقوش والكتابات القديمة؛ فجذور هذا العلم تعود إلى عهد الإغريق، الذين تركوا تراثاً حافلاً بالمعلومات السكانية، مثل كتاب الجغرافيا **لبطليموس**، وكتاب الجغرافيا **لسترابون**، وهناك شواهد على تعدادات سكانية لمصر القديمة ودولة بابل، ويعتبر التعداد الذي أجراه الرومان في عهد سوريوس توليوس **servius tllius** ق م (٥٣٥ – ٥٧٨) من أفضل التعدادات التي أجريت في العهود القديمة، وفي القرن السادس عشر كانت الكنيسة في أوروبا تقوم بهذه المهمة. ومعظم التعدادات كانت بهدف جمع الضرائب أو كانت تستخدم لأغراض عسكرية، إلى أن ظهرت الأسس الحديثة للتعدادات في المؤتمر الدولي للإحصاء سنة ١٨٧٢، وأصبحت فيما بعد تُعتبر من الركائز الأساسية للدراسات السكانية، ولمعرفة تطور المجتمع العددي والعمري، ولهذا السبب يقوم مكتب الأمم المتحدة للإحصاء بجمع معلومات عن السكان ونشرها، وأي نقص في المعلومات يُعد معرقلاً للبحث السكاني، فمن أهم المشاكل التي تعرقل قيام الدراسات هي عدم الدقة في الإحصائات، لذلك يُعتبر الإشراف الحكومي ضرورياً عند إجراء التعدادات، لتامين التغطية اللازمة والإمكانيات المادية والبشرية، والتعدادات تتم بشكل دوري كل خمس سنوات في بعض الدول مثل في فرنسا واليابان، وكل عشر سنوات في دول أخرى مثل الجزائر وبريطانيا والولايات المتحدة. وأهم المصادر الإحصائية هي السجلات الحيوية التي تسجل المواليد والوفيات والزواج والطلاق بالطرق القانونية. ورغم التقدم في مجال المعلومات لا تزال هناك مشاكل عدم ثقة بالنسبة للأرقام المدونة في السجلات الحيوية، بسبب عدم الدقة، خاصة بالنسبة لتسجيل وفيات الأطفال وأسبابها. ولتأمين معلومات

إحصائية دقيقة لا بد من إعداد وتدريب الأفراد الذين يقومون بهذه المهمة. وقد أثبتت الدراسات بأن من ١ إلى ٢٪ من مجموع المواليد لا تدخل في الإحصائات، كذلك بالنسبة للبيانات المتعلقة بتسجيل الزواج أو الطلاق، كما هناك خلط بين الزواج الرسمي والزواج غير الرسمي. فلا يمكن الاعتماد على السجلات فقط عند القيام بالدراسات ويتوجب على الديموغرافيين ألا يعتمدوا كثيراً على البيانات الواردة في هذه الوثائق خاصةً في البلدان النامية حيث لا تتوفر البيانات الصحيحة، وغالباً ما تكون مشوبة بالأخطاء الشائعة. أما في بعض الدول مثل اسكندينافيا هناك ما يسمى بالسجل الدائم وهو عبارة عن ملف خاص بكل فرد يُفتح عند الولادة وينتهي بعد الوفاة تُسجل فيه كل المعلومات المتعلقة بالفرد، وهذه المعلومات تساعد في الدراسات والأبحاث، ولكن يمكن القول أن القضايا الديموغرافيا شهدت تقدماً بعد تطور أساليب التحليل الكمية، وإدخال التقنيات الحديثة كالكومبيوتر، وأصبحت البيانات والمعلومات تحرز نتائج أفضل مما ساعد على تقدم وتطوير هذا العلم.

ولكن ماذا عن تأثير الثقافة والايديولوجية في نتائج الدراسات، وفي طرق تحليل البيانات، وتطبيق برامج التنمية؟.

دور الثقافة والعقائد في تفسير الظواهر المرتبطة بالسكان:

يكتسب الناس المعلومات خلال حياتهم بسبب عملية التنشئة، وكل فرد يتأثر بالقيم والأعراف والأنظمة التربوية والسياسية والعقائد، ولا يمكن لأي نظام تربوي في العالم أن يخلو من التأثير على التوجه المستقبلي للأفراد من الناحية العقلانية والمنهجية. والتربية السكانية تهدف من خلال أعمال ثقافية ودراسية نظامية أو غير نظامية تدريس مواضيع البيئة والمجتمع، على نحو يربط المواطن أو التلميذ بواقعه الاجتماعي الحاضر، ولهذا يتم تحديد المضامين المعرفية للتربية المتعلقة بالبيئة والعمل والمجتمع وحقوق الإنسان...

وغيرها بما يتناسب مع السياسة العامة للبلد، فرجل السياسة بحاجة إلى مراقبة التغيرات التي تحصل في المجتمع من أجل المصلحة الوطنية، والتعامل معها بطريقة تحقق الأهداف الرامية إلى تحسين أوضاع المواطنين، وهذا لا يتحقق إلا من خلال برامج تنمية اجتماعية واقتصادية تتناسب مع حجم السكان الفعلي، وقد أثبتت الدراسات العديدة التي أُجريت في الدول النامية فشل الدراسات التنموية التي أهملت الجوانب السكانية، وأثبتت أن الوضع السكاني المتردي في الدول الفقيرة ناجم عن سياسات سكانية وخطط تنموية غير فعالة اقتصادياً، ولا تساعد في تحسين الأوضاع السكانية. فالتنمية لا تقتصر على تطوير وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين، بل تفترض تحسين المجتمع من حيث البنية الاقتصادية والسياسية، ولتحقيق خطط تنموية أفضل تساهم بشكل إيجابي في تحسين أوضاع المجتمعات لا بد من الجمع بين الديموغرافي والاجتماعي والنفسي والثقافي، فالباحث الديموغرافي يجب أن يهتم بكل هذه الأمور وأن يجمع بين النظري وبين الواقعي، بهدف تحسين حياة الجماعة؛ فبعض النظريات تصلح لتطبيقها في مجتمع ولا تصلح في مجتمع آخر، فهناك حاجة إلى تفهم النظريات وتعاون بين أخصائيين من مختلف العلوم، ولهذا دعت خطة العمل العالمية للسكان على تشجيع المؤسسات التربوية في جميع الدول على توسيع مناهجها لتشمل دراسة متكاملة للسكان، بما فيها دراسة الأسرة، ودراسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك من الضروري العمل على توصيل هذه الثقافة إلى العمال الريفيين والحضريين، وكبار موظفي الحكومة وعامة الناس، لأن هذه التوعية تُعين الناس على إدراك وتحديد طبيعة المشاكل والمخاطر التي تواجههم، للمساهمة في تحسين نوعية الحياة الإنسانية، لأن التطور يعتمد بالدرجة الأولى على سلوك ونضج الأفراد، ثم على خطط تنموية يحققها سياسيون مستنيرون. ولكن من الصعب التوصل إلى خطط وآراء محايدة تحقق

التوازن بين الاتجاهات والقيم المختلفة، وهذا ما نُلاحظه بوضوح حين نتتبع النظريات المتعارضة في بعض المسائل السكانية؛ فبعض الباحثين اعتبر الزيادة السكانية ثروة وبعضهم اعتبرها خطر على البيئة، ولهذا السبب انصبت الدراسات والأبحاث على دراسة العلاقة بين السكان والبيئة؛ ويعتبر توماس روبرت مالتوس أول من أثار الجدل حول نظريته السكانية المتعلقة بالتزايد السريع للسكان، وتتلخص نظريته في أن السكان يميلون إلى التزايد بدرجة أسرع من زيادة الموارد الغذائية اللازمة لهم، فقدرة الإنسان على النمو تخضع للمتوالية الحسابية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، ١٢٨، ...الخ) بينما الموارد الغذائية تتزايد وفقاً للمتتالية (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ... الخ) فكمية الغذاء تتضاعف تسع مرات خلال كل مئتي عام، بينما عدد السكان يتضاعف ٢٥٦مرة خلال مئتي عام، وهذا حسب رأيه يسبب مشاكل متعددة منها سوء التغذية والنقص بالسعرات الحرارية، وما يترافق مع النمو السكاني الهائل من تلوث البيئة إذا لم تحد الكوارث والحروب من التكاثر البشري، ويعتبر مالتوس الكوارث والحروب والأمراض ضوابط إيجابية للحد من التكاثر السكاني. وهذه النظرة المتشائمة بالنسبة لإنتاج الغذاء تعتمد في بنائها على قانون "الغلة المتناقصة" للاقتصادي ديفيد ريكاردو حول استغلال الأراضي، ويعتبر مالتوس الفقراء أعباء على المجتمع وهم حسب قوله فئة غير منتجة وهم المسؤولون عن فقرهم، كما اعتبرهم الفئة الأكثر إنجاباً في المجتمع بغض النظر عن قدرتهم على إعالة أولادهم، وهذه النظرية حظيت باستحسان الإقطاعيين والرأسماليين، أما المفكرين الاشتراكيين أمثال "ماركس" و"أنجلر" فقد هاجما "مالتوس" هجوماً عنيفاً، وهما يعتقدان أن المجتمع الاشتراكي يتمتع بقدرة إنتاجية عالية في ظل تخطيط شامل وعدالة في توزيع الدخل. ولحسم هذا الجدل القائم بين أتباع المالتوسية وبين منتقديها يتطلب الأمر تضافر عدد من الفروع العلمية والمعرفية لتفسير الظواهر، ولترشيد

السلوك السكاني، فالتلوث الحاصل للبيئة اليوم كان معظمه بسبب التكنولوجيا المتطورة، والمواد السامة التي تنتجها الدول الصناعية أكثر مما هو بسبب الزيادة السكانية، وبات من الواضح أن إنتاج الغذاء قد تحسن كثيراً على الصعيد العالمي منذ الخمسينات نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة والبذور المحسنة، ونتيجة التوسع في تخصيب الأراضي الصالحة للزراعة، وسهولة التبادل التجاري بين الدول؛ ففي تقدير العلماء أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في وقتنا الحاضر لا تتجاوز ١٥٪ من مجموع مساحة اليابسة، ويمكن رفع هذه النسبة حسب تقدير العالم الإنجليزي "جون برنال" إلى ٧٠٪ وذلك باستخدام الأساليب العلمية في الزراعة، وهذه الزيادة تكفي لإطعام ٣٥ مليار نسمة أي ما يعادل عشرة أضعاف سكان المعمورة. كما يذهب الاقتصادي الإنجليزي "كولن كلارك" في تحليله على أنه يوجد في العالم مساحة تُقدر بحوالي ٨١ مليون هكتار يمكن أن تُنتج ما يكفي لإطعام ٤٥ مليار نسمة.

ولا يمكن تجاهل الكميات الهائلة من الأغذية التي توفرها البحار والمحيطات. وفي الواقع أن إنتاج الطعام في العالم يتم بوفرة، حيث يوجد كميات هائلة من الطعام تفوق بكثير معدلات الزيادة السكانية بما لا يقل عن ١٦٪ ؛ ولكن وجود ملايين من البشر على حافة المجاعة مسألة معقدة جداً، وقد اختلف المحللون على تحديد أسبابها فالبعض اعتبر أساسها متعلق بالسياسات الإنمائية التي لا تهتم بتحسين ظروف العيش لهؤلاء البشر عن طريق تدريبهم على العمل لتحسين ظروف حياتهم، وإعادة توزيعهم الجغرافي لتخفيف الأعباء عن المناطق المزدحمة، وتطبيق سياسة محو الأمية التي تساهم في رفع مستويات التوعية. ومن ضمن خطط التنمية التي تهدف إلى تحسين مستويات العيش أيضاً الحد من حملات الترويج للأشياء غير الضرورية كالملابس والمفروشات والسيارات الباهظة الثمن، التي لا تفيد غير المتاجرين

بها وتساهم في زيادة الجشع عند الأفراد الذين تبهرهم المظاهر كي يتمكنوا من اقتناء هذه الأشياء؛ فالمسألة المتعلقة بالفقر بالنسبة لهؤلاء المحللين، هي مسألة فكر تنموي أكثر مما هي نقص في الموارد. أما بالنسبة لمحللين آخرين - كما سبق وأشرنا- بأن الفقراء هم فئة غير منتجة وهم .المسئولون عن فقرهم وهم أعباء على المجتمع، وهذه مسألة واضح فيها التناقض وتدل على عقليات مختلفة، وكل تفسير لا يقوم على قاعدة معلومات صحيحة قد يفوت على المجتمع فرصاً كثيرة لتصحيح أوضاعه. كل نظرية يكتنفها قدر كبير من الضبابية واللبس لن تكون مقبولة.

obeikan.com